منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية

Civil society organizations in Iraq and their impact on democratic transformations

سراب جبار خورشيد[1]*،

[1] مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة المستنصرية/ العراق

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/06/04 تاريخ القبول: 2021/06/24 تاريخ: النشر: 2021/06/30

الملخص:

هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، وتهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان ، حيث أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها ، فالديمقراطية منجز حضاري وصل إليه الإنسان بعد كفاح مرير مع الجور والعسف والتسلط الذي مارسه عليه الحكام سواء كان ذلك إبّان الدولة الثيوقراطية أو بعد قيام الدولة الحديثة بمكبلاتها الجمّة التي تستهدف السيطرة على مقدرات البشر، وحيث أن المجتمع المدني من خلال تنظيماته الطوعية التطوعية المستقلة عن الدولة يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ، فإن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم ، ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات التي تؤكد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي الذي تتطلبه الحياة الحرة الكريمة للأفراد ومساهمتهم في بناء مجتمعاتهم.

الكلمات المفتاحية: منظمات , مجتمع مدني, تحولات, ديمقراطية

* المؤلف المرسل: **سراب جبار خورشيد**

Abstract:

There is a close relationship between civil society and democratization, and this relationship aims to lay the foundations of democracy in a way that ensures that members of society achieve justice and equality and ensures respect for human rights, as democracy is a social system that affirms the value of the individual and the dignity of the human personality and is based on the participation of group members in managing its affairs. A civilized achievement reached by man after a bitter struggle with injustice, arbitrariness and domination exercised by rulers over him, whether during the theocratic state or after the modern state was established with its massive restrictions aimed at controlling human capabilities, and since civil society through its voluntary, voluntary organizations independent of the state aims to Providing social services to citizens to practice various humanitarian activities within the framework of commitment to the values and standards of respect, compromise, tolerance, participation and the peaceful management of diversity and difference, the essence of the role of civil society is to organize and activate the participation of people in determining their own destiny and confronting policies that affect their livelihood and increase their impoverishment, and spread the culture of creating self-initiative And the culture of building institutions that emphasizes the will of citizens to act My history required by the free and decent life of individuals and their contribution to building their societies.

Keyword: organizations, civil society, transitions, democracy

مقدمة

منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر تقدم الشعوب ونهضتها وتقدمها , وتعتني الدول بموضوعة تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والانظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الاداري.

ولم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني العراقي ولادة طبيعية وسهلة رغم تاريخ نشأة هذه المنظمات الذي يعود لبدايات القرن الماضي . لقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها . ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات. لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس الحافظات وغيرها الكثير من المواضيع. لكن ورغم هذه الأدوار المهمة واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات, والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها .

بما إن التنشئة السياسية والديمقراطية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية وتربوية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع, لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية والديمقراطية للفرد مؤسسات المجتمع المدني, لكونها مؤسسات مستقلة. وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية بعيدا عن الاغراض المسبقة, من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة.

وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية والديمقراطية على وجه الخصوص, من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين, ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الفكرية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا. لذلك تعتبر هذه المهمة أساسية في عمل منظمات المجتمع المدني لأنها تخلق وعي حقوقي لحقوق الانسان والمجتمع, و بالرغم من الاعداد الهائلة من منظمات المجتمع المدني التي تأسست بعد التغيير عام 2003 فإن مؤشرات تأثيرها في المجتمع والدولة ظلّت مهمة وضعيفة، فضلا عن غيابها عن ساحة العمل الفعلي الميداني التوعوي. وهناك اليوم اسئلة عديدة برزت عمّا قامت به هذه المنظمات من اعمال ساهمت بصورة ولو جزئية في ان تقدم للمجتمع فوائد معنوية او مادية.

1.تاريخ منظمات المجتمع المدني في العراق

العراق بلد الحضارة والعلم والتقدم الذي امتد وجوده الاف السنين, نظم فعالياته المختلفة بشكل منظم من خلال وضع اسس وقواعد تحكم اعمالها ومنها منظمات المجتمع المدني التي كان لها الدور البارز في الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في كل المراحل, وحتى يمكن ان نثبت فهم واضح للتطور التاريخي لها لابد ان نتناولها على اساس المراحل التاريخية والطبيعة السياسية لكل مرحلة.

-المرحلة الاولى: من عام 1921-1958

تطورت مكونات المجتمع المدني الحديث في العراق منذ إصلاحات مدحت باشا (1872)، وتواصلت في العهد الملكي (1921-1958)، بوتيرة متسارعة. وكانت في الواقع عملية تحديث لمجتمع زراعي انتقل من أشكال التنظيم التقليدية، كالقبائل والعشائر، وبيوتات الأشراف والأعيان، والأصناف الحرفية، إلى مجتمع يعتمد معايير الثروة والتعليم الحديث، من دون أن يفقد ماضيه التقليدي بالمرة. فهو مجتمع انتقالي، تتجاور فيه الطبقات الحديثة، مع الفئات التقليدية، وتقع بين الاثنتين فئات وسيطة تحمل شيئا من هذا وذاك. ترعرعت طبقة من التجار

والصناعيين والمصرفيين والمقاولين في قطاع خاص، على أساس اقتصاد السوق، وباتت قوة مجتمعية يحسب لها حساب. كما نشأت، قبلها، طبقة قوية من كبار ملاك الأرض. وأدت عمليات التحديث، أيضا، إلى نشوء طبقات وسطى تعتمد بالأساس التعليم الحديث، مثلما تعتمد على الملكية ورأس المال في جانب.

وتبلورت طبقات عاملة في الصناعات الحديثة، وطبقة فلاحية معدمة في الأرياف. بإزاء نشوء الثروة الاجتماعية كمجال مستقل نسبياً، نمت أيضا اتحادات وجمعيات وحركات اجتماعية، تعبر عن هذه المصالح، وتذوِد عنها، ضاغطة على المجال السياسي. وبموازاة ذلك أيضاً، ازدهرت بشكل نسبي صحافة ومجال معلوماتي غير حكومي.[1] كان لتسلط الاقطاع وامتلاكه لكل وسائل الانتاج دور في موضوعة الحقوق المدنية التي امتلكوها بقوة, لذلك كان الظلم والاستبداد, والاشارات التاريخية سجلت تعسفهم والضيم الذي كان يعاني منه الانسان البسيط في مناطق جنوب العراق ووسطه وشماله.

كانت اول اشاره رسمية وقانونية لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني جاءت في القانون الأساسي العراقي لسنة 1925م فقد جاء في المادة الثانية عشر (أن للعراقيين حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون) وهذه أول بادرة إلى تكوين منظمات مجتمع مدني, ومثلما كانت حقبة الضعف العثماني حقبة ازدهار للعمل السياسي، كانت بداية الاحتلال مناسبة لتشكيل تنظيمات سياسية جديدة، سرية وعلنية، وأعيد الاعتبار للحياة المدنية بعد ما انحسر ظل الدولة العثمانية عن العراق[2] وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م واعلان النظام الملكي في العراق تأسست العديد من المنظمات في تلك الفترة سواء كانت طلابية ام نسائية ام نقابية الى وجود العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية التي كانت تمارس نشاطها وفعالياتها وصدرت عدة قوانين تنظم عملها مثل قانون الجمعيات الذي صدر في العهد العثماني ثم صدر قانون عام ١٩٢٢وقانون ١٩٥٤ وقانون١٩٥٥..[3] وفي العقود المبكرة من العهد الملكي في العشرينات والثلاثينات -كانت العناصر المختلفة لطبقة ملاك الاراضي المسيطرة اجتماعياً ، وفي الاربعينيات

والخمسينيات رصدت هذه العناصر صفوفها مبنية مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة كالضرائب والمناصب والدفاع عن النظام الاجتماعي .[4]

إن الجمعيات والمؤسسات في تلك الفترة كانت خاضعة بشكل أو بآخر الى سلطة ورقابة الدولة ثم اصبحت تدريجياً امتداداً طبيعياً لمؤسسات السلطة السياسية ,وفي فترة الثلاثينيات حيث كثرت الانقلابات العسكرية وتنامي الدور الوطني للحركات السياسية والصراع الحاصل بين الحكومة ومعارضتها , لم تحقق هذه الجمعيات او المؤسسات نجاحات حقيقية سواء في المجالات الثقافية او الاجتماعية كما إن النظام الذي كان يسيطر على مقاليد الحكم لم يكن نظاماً ديمقراطياً بل كان نظاماً ملكياً لم يفتح المجال لنشوء وتطور مجتمع مدني حقيقي في تلك الفترة[5] أننا نرى أن هذه المرحلة شهدت بدايات حقيقية للنقابات والجمعيات أكدت وجودها من خلال بروزها على مسرح الحياة السياسية ونضالها من اجل الجماهير ومن أبرز النقابات في تلك الفترة نقابة النفط واتحادات الطلاب والفلاحين والمعلمين والمهن الاخرى التي ساهمت في الكثير من الانتفاضات الشعبية.

-المرحلة الثانية :العهد الجمهوري لغاية عام 2003

شهدت عدم الاستقرار السياسي الذي تمثل بالاغتيالات السياسية والانقلابات الفاشلة المتعددة، وثلاثة تغيرات ناجحة أدت الى تغييرات في النظام. وأعاقت بشكل كبير تنمية المجتمع المدني خلال هذه المرحلة. حيث هيمنت السياسة العسكرية على العراق طوال هذه الفترة، وقد تم تقديم القليل في مجال تطوير المؤسسات الديمقراطية أو استعادة المجتمع المدني العراقي.

خلال المرحلة الجمهورية السابقة، تمكنت بعض المنظمات الوطنية القوية الحفاظ على مستوى معقول من الأحادية والاستقلال في وضعها وعملياتها ، مثل جمعية الهلال الأحمر العراقية وعدد من الجمعيات الثقافية والتعليمية.[6] ويبدوا أن فرصة منظمات المجتمع المدني بالانتعاش والتطور اصيبت بالشلل النسبي نتيجة تدخل الدولة واحزاب السلطة على هيكليتها وتسيير أعمالها حيث تم تجيير نشاطاتها لهم, ورغم أن الفترة الجمهورية اقتصرت من الناحية القانونية

على منظمات المجتمع المدني المهنية، إلا أنها بقيت ضعيفة ومشلولة أمام سلطة تنفيذية طاغية، هذا باستثناء بعض المحاولات لإثبات وجودها كما في الاضرابات النقابية في بغداد (عهد الراحل عبد الكريم قاسم) الذي شهد محاولة فاشلة عام (١٩٦٠) لإحياء منظمات المجتمع المدني في استمرار غياب الدستور الدائم، وكذلك المحاولات المحدودة التي ابدتها بعض المنظمات المهنية لتأكيد استقلالها في اجراءاتها الانتخابية (عهد العارفين)[7].

ونرى ان منظمات المجتمع كانت بحاجه لقوانين تشريعية يتضمنها دستور دائم للبلاد تتضمن عبارات واضحه تؤكد اولا استقلاليتها ورفض وصاية وهيمنة الدولة والاحزاب ثانيا ان هذه المنظمات كانت بحاجة لكوادر قيادية واعية تفهم اساليب وطرق العمل في هذه المنظمات وثالثا كان من المكمن التحري عن هذه المنظمات ومعرفة مصادر تمويلها لغرض سلامة عملها, رابعا ان الحروب الكثيرة التي مرت على العراق خلال هذه الفترة وانشغال المجتمع بالعسكرة اضعف لحد كبير نشاطها وفعالياتها التعبوية التي يفترض ان تصب في خدمة الانسان وتطلعاته المشروعة نحو الحياة المستقرة والأمنة.

-المرحلة الثالثة: ما بعد عام 2003

مع كثرة وتعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع نشاطاتها ألا انها لم تقم بدورها بشكل فعال في ازالة مخلفات نتاج سنين طويلة من المعاناة التي عاشها الانسان العراقي خلال المراحل السابقة, حيث كان هدف الكثير من هذه التجمعات هو الربح المادي على حساب النشاط النوعي ,ومع الاهتمام الكبير من قبل السلطات ألا اننا لم نلحظ فعلها الانساني على الارض. ومن أبرز ما تم تحقيقيه في هذا المجال هو (استحداث وزارة باسم وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وذلك ضمن التشكيلة الحكومية الاولى بعد انتقال السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة الى العراقيين في الثلاثين من شهر حزيران ٢٠٠٤).[8] حيث كان للوزارة دور بارز ومهم ومتابع وتطور نشاطها بشكل ملفت للنظر في فترة تسلم السيد المهندس علاء الصافي الوزير السابق لها حيث تحققت الكثير من الانجازات المهمة والاساسية لتثبيت أساسيات عملها.

إن التحولات الأخيرة في المجتمع العراقي قد تركزت اثارها على صورة المشهد العراقي عموما وافرزت اوضاعاً جديدة شملت جميع مفاصل الحياة العامة ولقد كان تأثير هذه المتغيرات واضحاً وجلياً على المستويات المدنية (احزاب، واتحادات وجمعيات خيرية وانسانية).. وعلى الرغم من أن الكثير منها حديث العهد، ومازال في طور البداية، فإنه بشكل او بآخر نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي قادم في العراق[9] وبالرغم من وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق كانت تعتبر وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الأساسية التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني بشكل مباشر أو بواسطة مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية من أجل رسم برامج وخطط للتوظيف الأمثل لمؤسسات المجتمع المدني، ورفد أنشطتها بحيث تسهم في تعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد.

وتلعب وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني دورا في تسريع إجراءات لجنة قرار رقم (3) الصادر عن مجلس الحكم 2004 وهو القرار الذي ينظم عمل الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية ، اضافة إلى إطلاق جزئي لأرصدة بعض الاتحادات والنقابات المشمولة بنص القرار إلى حين استكمال الإجراءات القانونية التي نص عليها القرار رقم (3).

وتقوم المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية بدعم برامج مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة لدعم خطة فرض القانون والمصالحة الوطنية، ومكافحة الفساد الإداري، وتقديم الدعم الفني لها عن طريق إنشاء ورش عمل ، ودورات تدريبية ، وكذلك إشراكها في كل الندوات والمؤتمرات التي تقيمها مجالس المحافظات ولها علاقة بالمجتمع المدني، وعقد ندوات وورش للبحث عن طرق بديلة عن برنامج المجتمع المدني لتقديم المنح إلى المنظمات، والمباشرة بمشروع تدريب المنظمات على كتابة المشاريع وتقديم مشاريع لاستحصال دعم المنحة الدولية، ودعم وإسناد المنظمات الفاعلة وتوجيهها

وإرشادها وإيجاد الفرص لتقديم المنح لها عن طريق التحرك على الجهات المانحة وتعريفهم لهم بهدف بناء القدرات التواصلية بين هذه المؤسسات، وفتح قنوات اتصال لمؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الواسع والمفيد بمؤسسات الدولة الرسمية كلما لزم الأمر, طبعا نتحدث عن فعالية الوزارة سابقا قبل قرار الغائها, لأنها كانت منسق فاعل لمعظم الفعاليات المدنية حيث يعطيها الشرعية القانونية ضمن الدستور[10].

وبعد حل الوزارة شكلت دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء...والتي تصدت لعمل منظمات المجتمع المدني, ودائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهي إحدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء والمعنية بشؤون تسجيل المنظمات غير الحكومية (NGOs)، تأسست في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية عام 2003 ثم انفصلت إلى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية بالأمر (16) عام 2005 ،وبعدها تغير عنوانها الى دائرة المنظمات غير الحكومية بالأمر (122) سنة 2008 في أمانة مجلس الوزراء. ومن ابرز مهماها انها تتولى مهمة الاشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية بمجاليها الاداري والفني ، واصدار القرارات الفنية الخاصة بالمنظمات بموجب القانون رقم 12 لسنة 2010 ، وتتضمن هذه المهام ايضاً اعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل الدائرة وملاكها لتقديم افضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حد سواء ، ولذلك تعتبر الجهة المخولة بالإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية (المحلية وفروع المنظمات الاجنبية) واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق انشطتها والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لإعطائها الشرعية لممارسة انشطتها داخل العراق ..كما تعتبر جهة منسقة للعلاقة بين الدولة من جهة وبين المنظمات غير الحكومية والتي تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق الدراسات والابحاث والخدمات الاجتماعية الاخرى من جهة اخرى ، وكذلك تقوم بمتابعة انشطة المنظمات غير الحكومية بغية التحقيق من امتثالها لبنود القانون رقم 12 لسنة 2010 ، وتقوم بالنشاطات واعداد التقارير الدورية لها من خلال حضور الندوات واللقاءات التي تقيمها تلك المنظمات واتخاذ الاجراءات

القانونية بحق المنظمات غير الحكومية عند خرقها لأي بند من بنود القانون وتتعلق بالتعليق والالغاء[11] .

وتتضمن مسؤوليات هذه الدائرة ما يأتي : .

.الاشراف على تأسيس منظمات غير حكومية وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات الدائرة واعطائها رقم تسجيل خاص والذي يعتبر الرقم التعريفي لتلك المنظمات والتي يتيح لها ممارسة انشطتها داخل العراق.

.التأكد من استيفاء الطلبات المقدمة للنواحي الشكلية والقانونية والمالية المطلوبة لتسجيل تلك المنظمات والقوانين التي ستصدرها لاحقاً والمنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية.

.تزويد المنظمات المحلية والاجنبية بكتب رسمية تمنحها شرعية مزاولة مهامها في العراق.

.متابعة انشطة المنظمات من خلال الاشراف على اعداد الدراسات والبحوث المقدمة.

.التنسيق مع الجهات الامنية داخل العراق بهدف متابعة تحركات وانشطة تلك المنظمات والتأكد من سلوكها في الاتجاه الصحيح.

.اعلام الجهات المختلفة بقانونية تسجيل المنظمات وذلك من خلال الرجوع إلى قاعدة البيانات المعدة من قبل الدائرة والتي تحوي كافة بيانات المنظمة او اي معلومات اخرى تخصها.

.تدقيق الحسابات المالية للمنظمات بشكل مباشر والتحقق من مصادر التمويل وشرعيتها وكذلك مبالغ التمويل ومقارنة تلك المبالغ مع الانشطة المقدمة من قبل تلك المنظمات والتحقق من قانونيتها والتأكد من مراجعة كافة الحسابات من قبل مكاتب المحاسبين القانونيين المجازين قبل تقديمها للدائرة بالشكل النهائي.

.الاطلاع على التقارير الدورية المقدمة من قبل المراكز التنسيقية في المحافظات حول انشطة المنظمات التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لتلك المراكز.

.تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية من خلال ادخال كافة المتغيرات التي تحدث.

.اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المنظمات التي تخالف شروط التسجيل او امتناعها عن تقديم الحسابات المالية او اي تقارير تطلب من قبل الدائرة اثناء عملية التدقيق على انشطة تلك المنظمات.[12]

2. التحولات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني

شهدت السنوات الاخيرة وتحديدا منذ بداية تسعينات القرن العشرين تصاعد " حمى الديمقراطية ". وامتدت لبدايات القرن الواحد والعشرين الذي شهد تحولات سياسية هائلة في كل انحاء العالم وبالخصوص في المنطقة العربية التي سميت اصطلاحا بثورات الربيع العربي الذي بدأت بتونس ومصر وليبيا , ولمنظمات المجتمع المدني الدور المتقدم لها من خلال النقابات والاتحادات المهنية الاخرى, ويتعين التأكيد على أن التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني قد لفت الانتباه الى جانب هام لإشكالية الديمقراطية وإن الديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقا لمبادئ دستورية تضمن فصل السلطات عن بعضها البعض واختيار الحكام من خلال انتخابات غير مزيفة .... الخ. فالممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة تفترض دمقرطة المجتمع. ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذورا في أرضية المجتمع فتظل شكلية وسطحية دون أن تكتسب شرعية غير قابلة للانقلاب[13].

لكن ما هي الديمقراطية ؟. يتعين، إذن، أن نحدد في البدء مفهوم الديمقراطية. بداية لا بد من القول أن الديمقراطية كمفهوم هو بطبيعته اشكالي. انها مفهوم متعدد الدلالات. ولكن الديمقراطية، بتعريفها البسيط تعني سلطة الشعب جوهر الديمقراطية، إذن حكم الناس بالناس لصالح الناس. وقد بقي هذا الجوهر صحيحا منذ العهد الاغريقي القديم حتى يومنا هذا، بالرغم من ظهور الخلاف في المدينة اليونانية القديمة حول مفهوم الشعب. ولأن الديمقراطية حقيقة سياسية فإنها تعني مجموعة من المؤسسات والاليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله.[14]

نستطيع أن نطور هذه الاطروحة بالقول بأن الديمقراطية هي طريقة الحياة واسلوب الحكم الذي يقوم على أساس قيام السلطة على ارادة الشعب، وممارسة الشعب حريته، وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه، بطريقة يقبلها، وضمان حقوقه الاساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية.[15] إن الدور الحيوي للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ، ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من أدوار ووظائف في المجتمع ، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية. وعند تحليل البعد البنيوي لدور مؤسسات المجتمع المدني في سياق العملية الديمقراطية ، يمكن تأشير ثلاثة مستويات:

الأول: هو دور تربوي ثقافي عبر استكمال حلقات وفرص التنشئة السياسية ذات المضمون الديمقراطي للمواطنين . والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.

الثاني : هو دور تعبوي يتحقق من خلال توسيع آفاق المشاركة السياسية ورفد المجتمع بكوادر وقيادات سياسية واعدة.

الثالث : هو دور الرقابة والنقد والضغط على الحكومة اذا ما تجاوزت حدود مشروعيتها الدستورية.

فعلى المستوى الأول ، لابد من التسليم بفرضية مفادها "أن البناء الديمقراطي لا يأتي إلا من خلال التنشئة السياسية السليمة التي تعتمد قيم الديمقراطية مرتكزا أساسيا لها[16].

وهناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية كما هو معروف مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية. ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرًا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن

أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الادارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني .

يمر العراق حاليًا بعمليتين مترابطتين، ونعني بهما: بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين. والصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم .

هكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.[17]

أن اتساع استخدام مصطلح المجتمع المدني يضعنا امام اشكالية العلاقة بينه وبين الديموقراطية ، فهل يصنع المجتمع المدني الديموقراطية على اساس ان المنظمات غير الحكومية التي يتكون منها ستكون وسيطا بين المواطن والدولة ؟ ام ان الديموقراطية هي الشرط والاساس السياسي لوجود المجتمع المدني وتطوره وتقدمه نحو التغيرات الديمقراطية الحقيقية.

ان دور منظمات المجتمع المدني هو تفعيل وتنظيم مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر بحياتهم ، اضافة الى دورها في نشر الثقافة الديمقراطية بشكلها الصحيح وايجاد المبادرة الذاتية وتأكيد ارادة المواطنين في الفعل التاريخي ، الى جانب الاسهام الفاعل في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, والثقافية ،وتقوم بدو مهم في عملية التحولات الديمقراطية سواء كان ذلك من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول

وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية له او الاسهام في احداث هذا التحول، كما تقوم بأدوار أساسية وذات مضامين ديموقراطية كتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات على تعزيز القيم الديموقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجاميع المختلفة والاسهام في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي اما الديموقراطية التي تعتبر الاطار الذي يمارس فيه الفرد حقوقه في المواطنة ومنها حقه في انشاء او المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني اضافة الى ان المفاهيم والمبادئ الديموقراطية تقتضي تعزيز مشاركة التنظيمات العصرية في صنع القرار ومنها تنظيمات المجتمع المدني لتعبر عن تنوعاتها القومية والدينية والسياسية اضافة الى اهدافها ومصالحها كونها منظومات اجتماعية وليست سياسية.

هنا تبدو واضحة الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديموقراطي ، فالديموقراطية هي مجموعة من القواعد والاسس لإدارة العلاقات بين الجماعات المختلفة او المتنافسة او المصالح المتضاربة بصورة سلمية ، وبذلك يكون اساس معايير المجتمع المدني هو اساسا لمعايير الديموقراطية والعكس صحيح ايضا.

ان مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن ان تنمو وتتطور وتقوم بدورها الا في ظل نظام ديموقراطي وبالمقابل لا يمكن قيام نظام ديموقراطي من دون وجود ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني كونها قنوات للمشاركة السياسية تتكامل بها العملية الديموقراطية.[18]

نرى أن هناك دور باهت لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز التحولات الديمقراطية من خلال العمل بمبدأ الفرضية هذا هو الواقع الذي يفترض ان تساهم وبقوة في عملية تغيره نحو الافضل, ونلاحظ ذلك من خلال المتابعة الشكلية في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات التي تشكل عنصرا اساسيا في بناء الدولة العصرية والمجتمع المدني المزدهر.

3.دور المجتمع المدني في انجاز المشروع الديمقراطي

إذا ما سلّمنا بأن الأساس المعياري لبنية المجتمع المدني يكمن أصلاً في طوعية العمل والإدارة السلمية للصراع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح

المتضاربة ، فإن ذلك يؤكد على أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، وتهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان ، حيث أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها .

الديمقراطية منجز حضاري وصل إليه الإنسان بعد كفاح مرير مع الجور والعسف والتسلط الذي مارسه عليه الحكام سواء كان ذلك إبّان الدولة الثيوقراطية أو بعد قيام الدولة الحديثة بمكبلاتها الجمّة التي تستهدف السيطرة على مقدرات البشر، وحيث أن المجتمع المدني من خلال تنظيماته الطوعية التطوعية المستقلة عن الدولة يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ، فإن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم ، ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات التي تؤكد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي الذي تتطلبه الحياة الحرة الكريمة للأفراد ومساهمتهم في بناء مجتمعاتهم . إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 عندما ننظر إليه من زاوية الديمقراطية نرى بأنه يؤكد على" إن إرادة الشعب هي مصدر لسلطة الحكومة) "مادة21 فقرة3 (، والمجتمع المدني يلعب دوراً حاسماً في الديمقراطية ، وتصب مساهمته في الديمقراطية في مسارين : [19]

الأول :تسيير حركة المجتمع المدني للديمقراطية ومؤسساتها، **والثاني** :وقاية المجتمع المدني للنظام الديمقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم حيث يتم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة للقضايا الاجتماعية أولاً وحسب أولوياتها ، وغدا المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين صوتاً قوياً في قاموس تطور البشرية وعاملاً مؤثراً في الديمقراطية (20) ، وإذا ما كان المجتمع المدني بأبعاده المختلفة ووظائفه التي أضحت ضرورة حياتية لا بد

منهـــا ، والدولـــة السياســـية بمؤسســـاتها وقوانينهـــا ، صـــنوان متلازمـــان ، فـــإن الديمقراطيـة هي القاسـم المشـترك الـذي يؤكـد حتميـة قيـام منظمـات المجتمـع المـدني ليصـبغ علـى الدولـة صـفة الديمقراطيـة ، وتشـكل مؤسسـات المجتمـع المـدني واحـدة مـن الحلقـات الرئيسـية والفعالـة في إحـداث التغيير في المجتمـع بمـا يسـاهم في تطـور المجتمـع وتقدمـه حسـب المـنهج وأسـلوب العمـل الـذي تتخـذه المنظمـات تلـك ، سـواء في تطـور المجتمـع أو تفعيـل مشـاركتها في صـنع وتنفيـذ القـرار بمـا يسـاهم في تعزيـز دورهـا بشـكل فاعـل ، ويـذهب الـبعض إلى أنـه خـلال العقـود الثلاثـة الأخيـرة أخـذ مفهـوم المجتمـع المـدني حيـزاً مهمـاً في مجـال أدبيـات السياسـة ، وارتبطـت مكانتـه في الفضـاء العـام للدولـة بـالتحولات الديمقراطيـة فيهـا ، ونشـأت علاقـة جدليـة بـين تطـور المجتمـع المـدني وتطـور الحالـة الديمقراطيـة وبـين نكوصـهما أيضـاً ، فـإذا تجـذّرت أسـس الديمقراطيـة في الدولـة قويـت منظمـات المجتمـع المـدني ، والعكـس صـحيح ، ومـن هـذا المنطلـق فـإن هنـاك دوراً هامـاً ورائـداً يجـب أن تقـوم بـه مؤسسـات المجتمـع المـدني في عمليـة التحـول الـديمقراطي في الدولـة ، وتـتلخص بعـض مهـام تلـك المؤسسـات في نشـر ثقافـة حقـوق الإنسـان بـين الجمـاهير، وتوعيـة المجتمـع بـأفراده وتشـكيلاته المحليـة وأطـره الجماهيريـة والنقابيـة بمزايـا نظـام الحكـم الديمقراطي ، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وفضح الممارسات غير القانونية[20]

ويؤكـد الـبعض علـى أن هنـاك صـلة قويـة بـين المجتمـع المـدني والتحـول الـديمقراطي ، فالديمقراطيـة هي مجموعـة قواعـد الحكـم ومؤسسـاته التي تـنظم مـن خلالهـا الإدارة السـلمية للصـراع في المجتمـع بـين الجماعـات المتنافسـة أو المصـالح المتضـاربة ، وهـذا هـو نفـس الأسـاس المعيـاري للمجتمـع المـدني ، حيـث نلاحـظ أن مؤسسـات المجتمـع المـدني مـن أهـم قنـوات المشـاركة الشـعبية ، ورغـم أنهـا لا تمـارس نشـاطاً سياسـياً مباشـراً وأنهـا لا تسـعى للوصـول إلـى السـلطة السياسـية ، إلا أن أعضـاءها أكثـر قطاعـات المجتمـع اسـتعداداً للانخـراط في الأنشـطة الديمقراطيـة السياسـية ، وبالإضـافة لهـذا فـإن الإدارة السـلمية للصـراع والمنافسـة هـي جـوهر مفهـوم المجتمـع المـدني كمـا اسـتخدمه منظـرو العقـد الاجتمـاعي وهجيـل ، ومـاركس ، ودي توكفيـل ، وغرامشـي ، وكـل مـا فعلـه مسـتخدمو

المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعاصرة المعقدة ، ويلاحظ الدارسون والمراقبون أن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني ، وما يتبعه من تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك المواطنين في المجتمع وتهيئهم للمشاركة في الصراع السياسي وفق هذه القيم ، ويمر الوطن العربي حالياً ، حسب ما يرى البعض ، بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت ، والصلة بين العمليتين قوية ، بل إنها أقرب إلى أن تكون عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم[21] .

إن طبيعة المجتمع المدني وبنيته الأساسية وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في أطار بناء المجتمع الحر الديمقراطي ، كل ذلك يعد أساساً متيناً لبناء قاعدة مهمة وبنية تحتية للديمقراطية باعتبارها نظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع الحديث . ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية ..الخ ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لأعضائها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال التالي:

-المشاركة التطوعية في العمل العام.

-ممارسة نشاط جماعي في أطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.

-التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.

-المشاركة في اختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية والقبول بنتائج الاختيار.

-المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياتها والرقابة على الأداء وتقييمه.[22]

إن المجتمع المدني يقوم ببناء الديمقراطية على مستويين، أولهما ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسساته بوظائفها الأساسية في المجتمع ، وثانيهما دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأساس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني . إن من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي ، والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي ، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية ، وما يترتب عن ذلك كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات ، وهذه القيم في مجملها هي قيم ديمقراطية ، من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكّن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي ، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توفير صيغ سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف ، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير ، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت ، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضاً في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية[23].

إن هذا الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني وما يرمي إليه من تحقيق آمال وطموحات أفراد المجتمع والاستجابة لمطالبهم ، ليس كما يتوهم البعض من أن يكون ذلك متناقضاً مع دور مؤسسات الدولة ، بل يجب النظر إليه على أنه مكملاً لها ، حيث يساهم المجتمع المدني مع الدولة في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية بشكل ديمقراطي فاعل ، ويضع القواعد والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات بالشكل الذي يوفق بينهم رغم مطالبهم ومصالحهم المتنوعة والمختلفة بل والمتعارضة أحياناً ، وذلك عن

طريق توفير الوسائل السلمية للتعبير عنها ووضع البدائل المنطقية أمام السلطة السياسية لتحقيق أعلى درجة من التوازن بين الحقوق والواجبات بما يمكّن من الحفاظ على الكيان الاجتماعي والنظام الاجتماعي العام.[24]

على ان نجاح مثل هذا التحول يحتاج الى:

1- الارادة الوطنية المؤمنة بالمصلحة العليا والعمل على تحقيقها.

2- توافر الرغبة الحقيقية لدى القوى والاحزاب السياسية لإنجاح هذا التحول.

3- صياغة برامج التغيير نحو الديمقراطية.

4- نشر الوعي بضرورة التحول الديمقراطي الذي هو في مصلحة الجميع.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تلعب دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي في العراق من خلال :

1- تعريف المجتمع بمزايا الخيار الديمقراطي.

2- الدفاع عن الديمقراطية، التي تمثل _ بفعل العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني _ البيئة الطبيعية لوجودها والمؤاتية لترسيخها وتطورها.

3- التثقيف بشأن القواعد الحاكمة والراعية للممارسة الديمقراطية.

4- التعريف بمزايا واهمية سيادة القانون واقامة دولة المؤسسات.

5- التعريف بمبادئ حقوق الانسان، وضرورة احترامها والدفاع عنها.

6- نشر ثقافة التنوع.

7- نشر ثقافة الحوار البناء والتفاوض سبيلاً لحل النزاعات.

نشر ثقافة القبول بالأخر الذي نختلف معه في الراي.

9- نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء للوطن.

10- العمل على فضح الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة، بما فيها الفساد الاداري والمالي.

11- التعريف بأهمية الحفاظ على المكتسبات التي تحققت، والعمل على تصويب الاخطاء التي رافقتها.[25]

ان تحقيق الديمقراطية ونجاحها يتطلب من بين ما يتطلبه ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور اساسي في هذه العملية، كما ان هذه المنظمات لا يمكن لها أن تعمل الا في ظل أجواء ديمقراطية " ذلك أن العلاقة التي تربط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها على الاخر، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون حد أدنى من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة. كما ان نشوء وتكوين مجتمع مدني في غياب الحد الأدنى من حرية القول والتعبير والتجمع والانتقال والانتظام هو أمر غير ممكن. فهذه المنظمات يمكن لها ان تلعب دورا محوريا في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق. كما ان من واجبها العمل على اشاعة ثقافة التواصل لتكون بديلاً عن ثقافة الاقصاء، ونشر ثقافة التنوع لتكون بديلا عن الثقافة الواحدة التي كانت سائدة سابقاً، فضلا عن ترسيخ نهج الحوار العقلاني وتقبل الاخر وفسح المجال له للتعبير عن اراءه حتى وان كانت تختلف مع آرائنا. فللجميع الحق في التعبير عن اراءه وللجميع فرص متساوية في ذلك.

كما ان الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المنظمات في عملية التحول الديمقراطي في العراق يتمثل في العمل على ايجاد مجتمع يمكن الفرد فيه من التعبير بحرية عن اراءه وخياراته من جهة، ومن جهة اخرى تلعب دور المراقب لأداء الحكومة لرصد اي انتهاك لحقوق المواطن غير ان ما يصعب مهمة منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الديمقراطي في العراق، هو انخفاض الوعي الديمقراطي في المجتمع العراقي وصعوبة الحديث عن انعاش هذا الوعي في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع العراقي حيث العنف بأعلى درجاته واقساها، وبطالة مخيفة وليس من السهولة التغلب عليها، وغيرها من المشاكل المتراكمة، وعدم وجود اسس ثابتة واليات عمل واضحة لهذه المنظمات تمكنها من اداء عملها بشكل صحيح، فضلاً عن عدم تقبل المواطن العراقي لها بسبب السلوك النفعي لبعض هذه المنظمات مما افقد المواطن العراقي الثقة بها.[26]

الخاتمة

منظمات المجتمع المدني بعملها الصميمي المنظم تشكل حلقة اساسية في عملية التحولات الديمقراطية في أي بلد, وخاصة في البلدان التي تعيش حالة التغير الاساسي في الدساتير والانظمة, وينبع هذا من خلال تواجدها المباشر مع المجتمعات وتمثيلها له, أن عميلة التغير الديمقراطي تحتاج لمجهود مثابر وصحيح للحصول على نتائج إيجابية مؤثره, لكن بشرط توفر عناصر القوة الفاعلة والنهج الصحيح والقيادات المتفهمة البعيدة عن كل التأثيرات المتطرفة,

أن منظمات المجتمع المدني في العراق بالرغم من دورها المحسوس لكن لاتزال في بداية الطريق لكن تحتاج البدايات الصحيحة لتشكل قاعدة للانطلاق نحو العمل الفعال وخاصة في التحولات الديمقراطية, أن اهم اركان عمل منظمات المجتمع المدني هو توفر الغطاء المالي والقانوني لعملها بشكل واضح ومحدد من قبل الدولة والمنظمات الدولية والهيئة العامة لها التي تقوم برسم خارطة الطريق لقياداتها الادارية بدون وصاية الدولة وتدخلها حيث تتولى الهيئة العامة وضع الخطط الاستراتيجية وبرامج عمل واضحة ومدروسة واولويات المشاريع والسياسة المالية واجراء الانتخابات اضافة الى تقيم كفاءة الاداء ومراجعة ما يتحقق من اهداف وانجازات ومبادئ وتحديد السلبيات والاخطاء والنواقص وكشفها بشكل شجاع وصريح وديمقراطي امام الهيئات العامة لمعالجتها وتجاوزها.

كذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تقيم اداءها بفعالية اكثر من خلال الاستطلاع على رأي المستفيدين من مشاريعها وخدماتها وانشطتها عن طريق استمارة استبيان خاصة تعدها كل منظماته تحتوي على كافة المؤشرات والبيانات الاحصائية المطلوبة والمعلومات الاخرى ثم يتولى قسم مختص في الدراسات او الاحصاء تحليلها بطريقة علمية ومحايدة ونزيهة وكشف نتائجها امام الهيئة العامة بشكل ديمقراطي لتعزيز شفافية هذه المنظمات.

يمكن الاتفاق مع الاستنتاج الذي توصل اليه برهان غليون " بأننا نسير اليوم نحو حقبة التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي ووحيد

للتنظيم والتنسيق الاجتماعي وهي الحقبة التي دامت أكثر من قرنين. وهذا التحرر من المفهوم التقليدي للدولة لا يعني بالضرورة زوال الدولة وإنما زوال شكل من أشكالها. لكن الأهم من ذلك هو معرفة طبيعة الهيئات والتنظيمات والمؤسسات التي ستحل محلها وتشكل جماع نشاط القرن القادم كله وربما القرن الذي يليه. إن العودة الراهنة إلى المجتمع هي موجة عميقة الجذور، لكن طرق هذه العودة وأشكالها والنماذج التي ستنجم عنها، كل ذلك لا يزال في بداياته الأولى " .

واليوم، والحياة السياسية تمر بمرحلة من التوتر والتشتت والفوضى والالتباسات الفكرية والسياسية، بات لزاما علينا التأكيد على المنطلقات الوطنية الديمقراطية واعادة النظر في بعض المفاهيم التي شابها الغموض أو اللبس، جرَّاء الظروف بعد الاحتلال، واعادة صياغة بعض التوافقات التي تستدعيها الظروف. وفي مقدمة هذه التوافقات إخراج مشروع دمقرطة المجتمع من دائرة التجاذب بين الاطراف المتصارعة وتوكيد استقلاله وانبثاقه من حاجات المجتمع ومن توق جميع القوى الاجتماعية الراغبة في التغيير الديمقراطي إلى الحرية والحياة الكريمة. ويقتضي ذلك توكيد الروابط الضرورية، المنطقية والتاريخية، بين الوطنية والديمقراطية وأن إلغاء أي منهما هو إلغاء للأخرى، إذ الديمقراطية التي تستمد جميع عناصرها من الشعب، الذي هو مصدر جميع السلطات، هي مضمون الدولة الوطنية، وهذه الأخيرة هي شكلها السياسي وتحديدها الذاتي وتجريد عموميتها. كما أن علاقة الوطنية بالديمقراطية هي علاقة جدلية بامتياز، ومن المؤكد ان فك الاشتباك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وتحرير هذا الاخير من هيمنة الدولة سيساهم في وضع مشروع دمقرطة المجتمع موضع التطبيق، وبالتالي المساهمة في بناء عراق ديمقراطي فيدرالي موحد، تلعب فيه مؤسسات المجتمع المدني، على تنوعها، دورا مهما وبناء.

الهوامش

1- د.دربة السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير ، ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية 2009م ، ص359.

2- د. سيدي محمد ولد يب ، المجتمع المدني والدولة ، طرابلس ، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 19-20 ، 2005 م ، ص12.

3- روبرت مابرو ، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، دور المنظمات في تطوير المجتمع الأهلي ، عمان . الأردن ،2000 م ، ص38.

4- جريدة الصباح ، المجتمع المدني في الإسلام ، بغداد ، 27 اذار 2009 م.

5- د.كريم نجم خضر الشواني ، المجتمع المدني في الإسلام ، مؤتمر منتدى الفكر الإسلامي ، كردستان , العراق ، 2009 م.

6- سعيد بنسعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، ط 2 2000 ، ص41 -45.

7- د. دربة السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير ،مصدر سابق , ص362.

8- سعيد بنسعيد العلوي ، مصدر سابق ، ص16.

9- سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية (مراجعة منهجية(، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية , ندوة) ، ص291 .

10. وحيد عمر مطر ، المجتمع المدني قراءة في الدلالة، طرابلس، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 2019، ص44.

11- ـ حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص694.

12- حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سابق ، ص695.

13- د.دربة السيد حافظ ، مرجع سابق ، ص367.

14- دجانبي فروقة ، المجتمع المدني في ظل العولمة ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8800 ، 2003 م.

15- المصدر نفسه.

16- سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007 م.

17- المصدر نفسه.

18- د.سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، مركز ابن خلدون ، التقرير السنوي 1993 م، ص13.

19- المصدر نفسه.

20- عبدالغفار شكر ، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ، الحوار المتمدن ، العدد 1013 ، 2004 م.

21- المصدر نفسه.

22- رباح حسن الزيدان , منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي , الحوار المتمدن-العدد: 3337-2011

23- المصدر نفسه

24- منظمات المجتمع المدني وتعزيز النظام الديمقراطي http://mcsr.net/news

25- المصدر نفسه.

26- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-syl/presentations/civilsociety2012/